

"الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر"

محور المداخلة:

"سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي"

مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع

الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي

خلال الفترة 23-25 نيسان 2019

من تنظيم قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك/ المملكة الأردنية الهاشمية

<p>اللقب والاسم : لياس عايدة البلد : الجزائر الرتبة : طالبة دكتوراه الجامعة : محمد الشريف مساعدة - سوق أهراس- المخبر : مالية ، محاسبة ، جباية و تأمين رقم الهاتف : 06.62.06.29.08 البريد الإلكتروني: liasaida2017@gmail.com</p>	<p>الدكتور: محرز نور الدين البلد: الجزائر الرتبة: أستاذ محاضر قسم أ الجامعة: محمد الشريف مساعدة - سوق أهراس - مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية رقم الهاتف: 06.61.54.77.84 البريد الإلكتروني: mehrez.nour@gmail.com</p>
---	---

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان الاستراتيجيات التي تسعى الجزائر لتبنيها لأجل التحول من الاقتصاد الريعي القائم على الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذا المورد الناضب يجعلنا ندرك حجم مخاطره من جهة، وارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط غير المستقرة من جهة ثانية، فلهذا سعت الدولة الجزائرية إلى إيجاد الاستراتيجية المناسبة التي تبنت من خلالها حزمة من الآليات المتمثلة في تنويع السياسات الاقتصادية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد و رفع مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي و تحسين كفاءتها و فاعليتها في الدفع بعجلة التنمية. وتم التركيز على قطاع الزراعة، السياحة، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، تشجيع الصادرات خارج المحروقات لأجل تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وتمتلك الجزائر كل مقومات النجاح في هذه الخيارات الاستراتيجية مما نتج عنها في تنويع المداخل قد تساهم في معالجة الاختلال الناجم عن تقلبات أسعار النفط العالمية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، سياسات الإنعاش الاقتصادي، سياسة التقشف، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

The research is identifying strategies that Algeria is seeking to adopt in order to transform from the rent economy based on petrol as major source of revenue, this depleted resource makes us aware about the size of its risks on the one hand, and the correlation of its prices with the unstable world oil markets on the other. Therefore, the Algerian sought to find the appropriate strategy through which it adopted a package of mechanisms of economic diversification policies for restructuring the economy and raising the contribution of alternative sectors in GD, in addition to improve its capacity and effectiveness in development. It focused on agriculture, tourism, encouraging domestic and foreign investment, as well as, exports outside hydrocarbons to achieve sustainable development of the national economy. Algeria has all the fundamentals of success in these strategic options, which affect the diversification of revenues that may contribute to addressing the imbalance caused by global oil price fluctuations.

Key words: economic policy, economic recovery policies, austerity policy, economic diversification.

مقدمة :

تعتبر الجزائر من الدول الريعية فإعتمادها بشكل كبير على العوائد البترولية في تمويل موازنتها العامة، كما أن أغلب صادراتها من البترول، حيث شكلت فيها الجباية البترولية موردا هاما لتغطية النفقات العامة. لكن الصدمات والأزمات النفطية المتتالية التي تتعرض لها أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية جعلت الاقتصاد الوطني أشد تأثرا بهذه الاضطرابات؛ فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني منتج معين فان انخفاض أسعاره ستؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر. وعلى العكس ففي حالة زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة تؤدي إلى تقليل وتوزيع المخاطر. ورغم السياسات المتبناة للخروج بالاقتصاد الوطني من أحادية القطاع إلى التنوع الاقتصادي من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات لأجل إعادة الهيكلة وتحقيق تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات، إلا أن الأزمات التي شهدتها العالم و انخيار سعر البترول إلى أقل من 50 دولار في سنة 2015 ساهمت بشكل كبير في عدم نجاعة و نجاح السياسات المتبناة بشكل جيد. و في ظل هذه الوضعية أصبح من الضروري البحث عن

البدائل الإستراتيجية الممكنة لإيجاد موارد تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية و من هنا تنبثق إشكالية هذه الدراسة التي يمكن طرحها على النحو التالي

ماهي مقومات نجاح السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر للتحويل من الاقتصاد الريعي القائم على المداخيل النفطية؟

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

* ما هي المكانة التي يحتلها النفط في الاقتصاد الجزائري؟

* ما مدى نجاح الإصلاحات والبرامج التنموية التي تم تطبيقها في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

* ماهي الاستراتيجيات المثلى للنهوض وتطوير الاقتصاد الجزائري من اجل تفعيل التنوع الاقتصادي؟

ومن هنا يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

* يعتبر الجباية البترولي المصدر الأساسي التي تعتمد عليها الجزائر في تلبية وتغطية سياستها التنموية وتمويل الموازنة العامة للدولة،

* غياب التخطيط الإستراتيجي وإعتماد البرامج التنموية على الجباية البترولية جعل الجزائر تبقى بعيدة عن تحقيق التنمية الاقتصادية،

* يعتبر كل من قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة من أفضل القطاعات البديلة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية في الدراسة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النقاط التي تتناول الموضوع خلال جوانبه المختلفة. فال محور الأول تم تخصيصه للتطرق لمصادر تمويل الاقتصاد الجزائري بعد الإستقلال ومدى وإعتماده على الجباية البترولية كمصدر أساسي ؛ بالإضافة الى مدى تأثير الأزمات النفطية على مصادر تمويل الاقتصاد في الجزائر وعلى بعض المؤشرات الاقتصادية. في حين خصص المحور الثاني لمدى نجاعة وفعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدها الجزائر للتحويل نحو البدائل التمويلية و التحويل من اقتصاد ريعي الى اقتصاد حقيقي متنوع وذلك خلال الفترة (2001-2018).

المحور الأول : الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال و تأثير الجباية البترولية على إيرادات الدولة

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى إحداث تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي و أدائها الاقتصادي في ظل المتغيرات والتحويلات التي عرفها الإقتصاد العالمي في تلك الفترة، و لقد كانت تثار في خضم ذلك إشكالات تتعلق بتحديد الأولويات و الأهداف و مدى تحقق الإجماع حولها، ومدى قدرة المجتمع قادرا على استيعاب تلك التغييرات . خاصة وأن الهدف الأساسي للدولة بعد الاستقلال السياسي هو تحقيق استقلالية اقتصادية عن القوة الاستعمارية ، و هذا ما أدى إلى تعبئة مختلف مقدرات الإقتصاد لإقامة جهاز إنتاجي قوي مملوك للدولة و تبني الخيار الموجه للتنمية الاقتصادية باعتماد مجموعة من المخططات التنموية. وساهمت الطفرة النفطية لل سبعينات من القرن العشرين في زيادة طموح الدولة في تحقيق تنمية عميقة بتخصيصها لمعدلات استثمار تجاوزت 45 % من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1968-1980)؛ إلا أن تراجع أسعار النفط جعل خيار المحافظة على القطاع العمومي أمرا صعبا لعدم قدرة الخزينة العمومية على الاستمرار في تمويل مؤسسات مفلسة. ولهذا جاءت محاولات الإصلاح التي تم الشروع فيها إبتداء من منتصف الثمانينات من القرن العشرين كرد فعل عن الظروف التي عاشها الإقتصاد الجزائري آنذاك¹

1- مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، فأحادية الإنتاج المعتمدة جعلت الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، حيث تفوق صادرات هذا القطاع 98% من الصادرات الإجمالية وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية، ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتجلى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال:²

- حجم مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي مقارنة بالقطاعات الأخرى ، إذ يعد قطاع المحروقات المحرك الرئيسي وقاطرة النمو الاقتصادي، وتزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن 38% كما يساهم في نمو الاقتصاد بأكثر من 25%
- الصادرات والعملات الأجنبية حيث تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات بقيمة فاقت 97.80% من الصادرات لسنة 2007 بمبلغ إجمالي قدره 58.06 مليار دولار ، و هذا يعني أن باقي الصادرات لا تمثل إلا 02.20% بقيمة تقدر ب 01.312 مليار دولار موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (01): يتضمن هيكل الصادرات غير النفطية لسنة 2007

النسبة	المبلغ (مليون دولار)	المواد
24.83	326	الزيوت و المواد المستخلصة من الزيت
13.75	181	الأمونياك
08.80	113	المواد الحديدية المصفحة
05.85	077	النفائيات و باقي النحاس
04.97	065	الزنك الخام
02.85	037	الكحول
02.29	030	غاز الهيدروجين و الأرجون
01.76	023	عجلات مطاطية جديدة
01.72	023	تمور
01.29	017	مياه معدنية

و من هنا تبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية و ضعف تنافسيتها و هذا ما إنعكس على تكوين الإحتياجات من العملات الأجنبية ، فالبرغم من مستواها الذي ما فتئ يتعزز من يوم لآخر ، هي في النهاية وليدة القطاع النفطي ، و هذا يعني أن أي إختلال على مستوى السوق النفطية يجد إنعكاسا له على مستوى الإحتياطي من العملات الأجنبية ، و هذا ما يؤكد أن تطور صادرات قطاع المحروقات يؤدي إلى تطور الإحتياجات من العملات الأجنبية.

2- تأثير الأزمات النفطية على مصادر تمويل الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ترتبط سياستها الاقتصادية بمداخيل المحروقات بإعتبارها المورد الرئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية، والتي عرفت سياسة توسعية عند إرتفاع أسعار المحروقات من خلال مختلف المخططات التنموية، لكن ما شهدته أسعار النفط من عدة صدمات نفطية (1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008، 2014) كان له التأثير البالغ على حجم إيراداتها وعلى سياساتها الاقتصادية و التنموية، و من هنا تبرز

هشاشة الإقتصاد الوطني من خلال هيمنة قطاع المحروقات مقارنة بمداحيل القطاعات الأخرى ، حيث تتعدى نسبة مساهمته في موارد الدولة النسبة 60% دون أن يكون هناك نمو حقيقي

1-2- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط : أثرت الإنخفاضات المتتالية في أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية و الفوائض المالية و بالتالي :³ * انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط * تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية. ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية و السوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية و بالضغط التضخمية في الإقتصاد. و قد أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية ، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط ، إذ أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية و إنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري و الإنمائي. ولقد مرت الجزائر كغيرها من الدول النامية بعدة أزمات نفطية، ونظرا للإرتباط الوثيق للإقتصاد الوطني بالعوائد النفطية، فقد كان لإرتفاع الأسعار أو إنخفاضها الأثر البالغ على مداخيلها العامة و على السياسات الاقتصادية التنموية.

2-2- أثر الأزمات النفطية على الناتج الداخلي الخام:

نظرا لارتباط الإقتصاد الجزائري بالجبابة البترولية، فالناتج المحلي الخام منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا لا يزال مرتبط بالمداحيل البترولية إضافة الى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا ما يبينه الجدول التالي.

الوحدة: مليار دينار

جدول رقم (02): تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الناتج الداخلي الخام	4227.1	4521.8	5247.5	6150.4	7563.6	8520.6	9306.2	10993.8	9968
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الناتج الداخلي الخام	11991.6	14526.2	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9	17081.80	16760	17037

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر (2018،2015،2013،2008،2000)

نلاحظ من خلال الجدول تطور في إجمالي الناتج الداخلي الخام و الذي إرتفع من 4227.1 مليار دينار سنة 2001 إلى غاية 6150.4 مليار دينار سنة 2004 وهي فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي كان يهدف في عمومه إلى زيادة النمو، ثم إرتفع من 7563.6 مليار دينار سنة 2005 إلى غاية 10993.8 مليار دينار سنة 2008 و هي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي و قد سجل انخفاض سنة 2009 حيث قدر بـ 9968 مليار دينار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على المستوى الكلي مما سبب تراجع في معدل النمو، ثم شهد إرتفاعا نتيجة الطفرة البترولية بين سنتي 2010 و 2012، ثم إرتفع إلى 17242.5 مليار دينار سنة 2014 رغم إنخفاض أسعار المحروقات سنة 2013. إلا أن الناتج الداخلي الخام لم يعرف إنخفاضاً بسبب عدم تأثره بأسعار النفط وإنما بتغيرات مؤشرات أخرى مثل التضخم والذي ينتج من خلال زيادة عرض النقود وبالتالي إرتفاع مستوى الأسعار، ورغم إنخفاضه سنة 2015 إلا انه عاود الإرتفاع من جديد وذلك بسبب مساهمة

القطاعات الأخرى كالصناعة و الفلاحة و الخدمات العامة و البناء و الاشغال العمومية، كما يلاحظ حدوث زيادة طفيفة في سنة 2018 وذلك بسبب زيادة النفقات بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي و تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق اللجوء التمويل النقدي غير التقليدي.

2-3- أثر الأزمات النفطية على عجز في الميزانية العامة: تعتمد الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية بل وتعتبر أحد أهم العناصر الأساسية في بناء الميزانية السنوية التقديرية. إذ يتم تقديرها بناء على سعر مرجعي للبترو ل يتم وضعها وفقا للنفقات المقدرة في الموازنة العامة للدولة. ويعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة لتغطية العجز في الموازنة العامة. و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03): العجز في الميزانية العامة خلال الفترة (2007-2018) الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات	النفقات	العجز
2007	1.949.050	3.108.569	1.281.954-
2008	2.902.448	4.191.051	1.381.158-
2009	3.275.362	4.246.334	970.972-
2010	3.074.644	4.466.940	1.392.296-
2011	3.489.810	5.853.563	2.363.759-
2012	3.804.030	7.058.173	3.254.143-
2013	3.895.315	6.024.131	2.128.816-
2014	3.927.748	6.995.769	3.068.021-
2015	4.552.542	7.656.331	3.103.789-
2016	5.011.581	7.279.494	2.285.913-
2017	6.047.885	7.282.630	1.234.745-
2018 نهاية جويلية	4.477.281	4.905.453	428172-

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على موقع وزارة المالية الجزائري <http://www.mf.gov.dz>

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في الإيرادات العامة بين 2007 و 2014 وهذا بنسب متفاوتة ويعود ذلك الى ارتفاع في أسعار البترول خلال هذه السنوات في مقابل إرتفاع في النفقات العامة بنسب كبيرة ، وهو ما خلق عجز في الموازنة العامة . ويعود ذلك أن السياسة الاقتصادية التوسعية التي اتبعتها الجزائر أدت إلى ارتفاع النفقات بسبب البدء في إنجاز وتنفيذ المخططات التنموية بمبالغ ضخمة مع بقاء حجم الإيرادات في نفس المستوى؛ لكون المهمة الأساسية هي الاستخدام الفاعل و الكفاء للزيادة الكبيرة المعتمدة في الإنفاق و في إدارة العوائد المالية و استخدامها في تنمية و تطوير البنى التحتية، أما سنوات 2015-2018 فهناك تذبذب في الإيرادات بسبب انخفاض أسعار البترول خلال نفس الفترة في حين استقرار في النفقات العامة. وقد تم تغطية العجز في الموازنة الذي تم تسجيله خلال هذه الفترة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات. و يمكننا رصد تطور الإيرادات الجبائية و النفقات و رصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار البترول . غير أنه يلاحظ إستمرار العجز في الميزانية العامة، الأمر الذي يحتم على صناع القرار إعادة بناء سياساتهم ببناء قاعدة اقتصادية متنوعة و متينة.

2-4- أثر الأزمات النفطية على الميزان التجاري :

جدول رقم (04): يتضمن الميزان التجاري خلال الفترة (2001-2018) الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

7.784	40.60	34.24	34.06	26.47	14.27	11.14	6.70	9.61	رصيد الميزان التجاري
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
-4.13	-14.17	-20.13	-18.083	0.459	9.880	20.167	25.961	18.205	رصيد الميزان التجاري

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر (2000،2008،2013،2015،2018)

نلاحظ من الجدول الفوائض المحققة في الميزان التجاري إبتداء من سنة 2001 إلى غاية 2014 أين تم تسجيل عجزا بمقدار 18.083 مليار دولار سنة 2015 و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، و قد سجلنا زيادة في العجز خلال سنة 2016 حيث بلغ 20.13 مليار دولار، ثم سجلنا خلال سنة 2017 تراجع في العجز بقيمة 5.96 مليار دولار ثم تراجع آخر خلال سنة 2018 أين سجلنا عجزا بمقدار 4.13 مليار دولار و ذلك بسبب إتباع الحكومة الجزائرية عدة إجراءات و تدابير من بينها قرار حضر استيراد قائمة من المنتجات الشيء الذي أسهم في نمو الاقتصاد الوطني؛ والتسهيلات المقدمة للمستثمرين في القطاع العام والخاص لتغطية الإحتياج المحلي، إضافة الى تسقيف حجم الواردات.

2-5- أثر الأزمات النفطية على الإحتياطات الرسمية

طبقا للمكونات وطبيعة الإيرادات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري في تكوين الإحتياطي النقدي من العملة الصعبة والتي تعود بشكل كبير الى المداخيل النفطية. فقد تأثرت هذه الأخير بالأزمات النفطية التي حدثت في العالم. وهذا ماسبب تذبذب في حجم المبالغ المخصصة كإحتياطات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): يتضمن الإحتياطات الرسمية (2001-2018) الوحدة: مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
148.90	143.10	110.10	77.78	56.18	43.11	32.11	23.94	17.96	إجمالي الإحتياطات الرسمية
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
84.6	97.33	114.13	144.13	178.93	194.01	190.7	182.2	162.22	إجمالي الإحتياطات الرسمية

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر (2000،2008،2013،2015،2018)

نلاحظ من الجدول أعلاه زيادات متتالية في رصيد الإحتياطات ابتداء من سنة 2001 بسبب إرتفاع أسعار النفط إلى غاية سنة 2013 أين بلغت الإحتياطات قيمة 194.01 مليار دولار، حيث تعتبر الصادرات النفطية هي المهيمنة على الصادرات الجزائرية من العملة الصعبة. و نتيجة لإنخفاض أسعار النفط سنة 2014 وتأثيرها المباشر على مشاريع التنمية قامت الحكومة الجزائرية بتغطية إحتياجاتها باستعمال رصيدها من العملة الأجنبية لتبلغ 178.93 مليار دولار سنة 2014، ثم بدأت تسلك منحى تنازليا حيث إنخفضت سنة 2015 لتبلغ 144.13 مليار دولار ثم توالى الإنخفاضات حتى بلغت 114.13 مليار دولار سنة 2016 أي مايعادل 22.747 شهرا من الإستيراد ثم 97.33 مليار دولار سنة 2017 أي ما يعادل 19.474 شهرا من الإستيراد، وقد بلغت سنة 2018 قيمة 84.6 مليار دولار .

2-6- أثر الأزمات النفطية على صندوق ضبط الإيرادات:

الوحدة: مليار دينار.

جدول رقم (06): يتضمن مبالغ صندوق ضبط الإيرادات (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الصندوق	171.5	27.97	320.9	721.9	1842.7	2931	3215.5	4280.5	4316.5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الصندوق	4842.8	5381.7	5633.75	5563.51	4408.15	2073.84	784.45	00 فيفري	

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على *تقارير بنك الجزائر (2000،2008،2013،2015) *حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018 ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ديسمبر 2018 .

تعتبر الجباية البترولية هي المورد الوحيد و الأساسي لتمويل الصندوق ، و من خلال الجدول نلاحظ التأثير الواضح لإيرادات الجباية البترولية ، حيث عرف رصيد الصندوق إرتفاعا إبتداء من سنة 2001 و ذلك نتيجة إرتفاع أسعار البترول ، و إبتداء من سنة 2013 نلاحظ إنخفاضاً محسوساً في الصندوق و ذلك نتيجة تكثيف الدولة من اللجوء للصندوق لتغطية العجز المستمر في الميزانية و توالى الإنخفاضات المتتالية في الصندوق ، في سنة 2017 تم تمويل جزء من عجز الميزانية بأخر إقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات بواقع 784 مليار دينار ليستنفذ الصندوق كلياً.

2-7- أثر الأزمات النفطية على المديونية: عرفت الجزائر تجربة خاصة في مجال تسيير المديونية الخارجية فلقد كانت تعتبر من ضمن الدول مرتفعة المديونية ص تعود جذور المديونية في الجزائر إلى الانخفاض الحاد لأسعار البترول في السوق العالمية سنة 1986 حيث بدأ ثقل المديونية يطرح مشكلات للسلطات إلى الحد الذي جعل الجزائر في وضعية شبه توقف عن الدفع سنة 1993 مما دفعها إلى التفاوض مع نادي باريس لإعادة جدولة الديون مقابل التزامها ببرامج إصلاح اقتصادي مدعوم كان آخرها اتفاق التسهيل الموسع 1995-1998⁴

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (07): يتضمن مجموع الدين الخارجي (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم الدين	22.70	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.61	5.59	5.69
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الدين	5.54	4.41	3.69	3.40	3.73	3.02	3.85	3.99	1.787
									نهاية سبتمبر 2018

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر (2000،2008،2013،2015،2018)

نلاحظ من الجدول أعلاه مع بداية سنة 2000 تحسنت الإيرادات المالية للجزائر و ذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط و بالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية ، التي بدأت ترتفع مستوياتها من سنة لأخرى ، ولقد نجحت إعادة الجدولة و الإصلاحات الاقتصادية في تسيير المديونية بشكل صارم تم تعزيزه بلجوء الجزائر في السنوات 2004-2006 إلى التسديد المسبق للمديونية نتيجة تحسن الوضعية المالية و توفر صندوق ضبط الإيرادات على مبالغ ضخمة ، بالإضافة إلى تحويل الديون إلى استثمارات ، و ذلك نتيجة للبحبوحة المالية التي كانت تزخر بها منذ سنة 2010 إلى سنة 2014 حيث وصلت إلى 3.02 مليار دولار سنة 2015 و هو أدنى مستوى لها ثم بدأت ترتفع إرتفاعاً طفيفاً سنة 2016 أين بلغت 3.85 مليار دولار و تضم فيها 1.372 كدين عام و سجلنا سنة 2017 قيمة 3.99 مليار دولار و قد سجلنا إلى غاية سبتمبر 2018 مقدار 1.787 مليار دولار.

3- الخيارات التمويلية التي تم اللجوء إليها في الجزائر لمواجهة إنخفاض إيرادات البترول: مع استمرار تهاوي أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 و مع لجوء الحكومة الجزائرية للإستعانة بصندوق ضبط الموارد لتغطية العجز فقد تم اتخاذ بعض الإجراءات الإحترازية و التدابير بغرض التخفيف من حدة الأزمة على الإقتصاد الوطني وهي:

3-1- التمويل عن طريق القرض المستندي: نظرا لصعوبة تمويل المشاريع التنموية في إطار النموذج الجديد على الواقع آفاق 2019 أصدرت الخزانة العامة القرض السندي ابتداء من 17 أبريل 2016 ولمدة 06 أشهر، وهذا في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب ولمدة 03 سنوات، و05 سنوات بقيمة 50.000 د.ج لكل سند، وبمعدل فائدة 05 % سنويا بالنسبة لسكوك الثلاث سنوات، و 5.75 % بالنسبة لسكوك الخمسة سنوات، على أن يتم دفع الفوائد الناجمة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب وتكون معفاة من الضرائب، وقد مكنت في أولى عملياتها من تحصيل حوالي 251 مليار د.ج أي ما يعادل 2.26 مليار دولار حيث قررت السلطات العمومية اعتماد هذه الوسيلة كآلية لتمويل المشاريع والاستثمارات تفاديا للجوء الآلي للاستدانة سواء الداخلية والخارجية. ويرى الكثير من المحللين أن تحقيق النتائج المرجوة من خلال تطبيق القرض السندي لم تكمل بالنجاح و لم تحقق الأهداف المسطرة لها ، و قد تم تحصيل حوالي 568 مليار د.ج جراء الاكتتاب في القرض السندي الذي انقضت آجاله في 16 أكتوبر من عام 2016،⁵

3-2- الإقراض من البنك الإفريقي للتنمية: بناء على طلب الجزائر المقدم إلى ممثل البنك الإفريقي للتنمية المتواجد بالجزائر تم منح الجزائر قرض بقيمة 900 مليون يورو، أي ما يعادل 120.6 مليار د.ج وهو ما يفوق قيمة 01 مليار دولار . وهذا من أجل دعم إصلاح الميزانية ودعم الجزائر في جهودها الإصلاحية لإنعاش الاقتصاد وقد تمثلت في الخصوص في دعم المنافسة الصناعية والطاقوية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد ووفق شروط استثنائية مريحة أي بنسبة 02 % وتعويض خلال 20 سنة مع تأجيل 05 سنوات وهذا بعد تراجع مداخيل الجزائر جراء انخفاض إيراداتها النفطية⁶ و هذا ما أدى الى ارتفاع مستوى الدين المتوسط و الطويل الاجل.

3-3- اللجوء للتمويل الغير تقليدي: واجهت الجزائر مطلع سنة 2016 تحديات مالية صعبة نتيجة انهيار أسعار النفط عالميا والذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الجزائري وأهم أداة لتمويل التنمية، وهو الأمر الذي دفعها إلى تبني أساليب حديثة لتمويل التنمية تمثلت في سياسة التسيير الكمي بعيدا عن السياسة السابقة (التقليدية). مثل ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا عقب الأزمة المالية لعام 2007 ، واليابان منذ تسعينيات القرن الماضي وقد لجأت إلى سياسات نقدية غير تقليدية بشكل واسع واستمرت تلك البنوك، ومنها الاحتياطي الفيدرالي في إتباع تلك السياسة لسنوات بعد الأزمة. وهو ما لجأت إليه الحكومة الجزائرية بالفعل عندما طرحت مشروع التمويل البديل أمام مجلس الوزراء الذي صادق على أسلوب التمويل الجديد والذي عرف باسم التمويل الغير التقليدي، ما نتج عنه تعديلات في قانون النقد والقرض 90/10، وهذا لتمويل العجز المالي الذي تعاني منه الخزانة العمومية، بالإضافة إلى تحييب الجزائر خيار اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، وكذا تجنب تعطيل نموذج التنمية الجديد لسنة 2017⁷

المحور الثاني: سياسة الإنعاش الاقتصادي للتحول نحو البدائل التمويلية في الجزائر(2001-2018)

ومع تحسن أسعار النفط بحلول سنة 2001 باشرت الجزائر بتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية وفق سياسة إنفاقية عمومية توسعية ذات طابع كينزي الذي يعالج فترات الركود الاقتصادي، و بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية و العمل على رفع كفاءة الإقتصاد الجزائري وفق هيكل متنوع و متوازن من الناحية الجهوية و القطاعية وهذا بزيادة الطلب الكلي الفعال، هذه السياسة التنموية تمحورت في تطبيق الكثير من البرامج التنموية تمثلت في: **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** و **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)** و **برنامج توطيد النمو (2010 - 2014)** و **البرنامج الخماسي (2015-2019)** إلا أن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 أدى بالحكومة الجزائرية إلى وقف كل البرامج التنموية وإطلاق نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي في عام 2017. و من هنا سنتطرق للمفاهيم التالية :

سياسة الإنعاش: و تهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته ، و على هذا الأساس تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل عجز الميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز) ، تحفيز الاستثمار الداخلي و الخارجي ، زيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك ، و بالتالي تقوية الطلب على السلع أو العكس ، وذلك باللجوء إلى الحد من زيادة الأجور لتقليص الاستهلاك و الحفاظ

بالتالي على مستوى تضخمي مقبول ، كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى آلية تسهيل القروض الإنتاجية و الاستهلاكية و توسيع محفظتها للدفع أكثر بالآلة الإنتاجية (استثمار و استهلاك).

سياسة دعم النمو : و هي آلية مكملة لسياسة الإنعاش ، و الهدف منها هو ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية و الأجنبية لتسريع وتيرة النمو و بالتالي التقليل من ظاهرة البطالة و تصنيف فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات ، و إن شئت فقل الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة التي تعبر عن الإنتاج و الإنتاجية:⁸

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:⁹ * تنشيط الطلب الكلي * دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة*تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية و تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية . مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصادي من خلال رفع الإنفاق العمومي و تخفيض معدلات البطالة و تمثلت البرامج التنموية فيمايلي:

1-برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 إلى 2004):

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تم إقراره في أبريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية، موزعة على طول الفترة الخاصة بالبرنامج بنسب متفاوتة ، و تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دج و هو ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي ، تم تخصيص 129 مليار دج للتنمية المحلية و 90 مليار للتنمية البشرية، مما يجعله برنامجا ضخما قياسا بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و الذي قدر ب 11.9 مليار دولار ، و لقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الإقتصاد الوطني¹⁰

الوحدة : مليار دج

جدول رقم (08): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاع / السنوات
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	1- أشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	2- تنمية محلية و بشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	3- دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15.0	30.0	4- دعم الإصلاحات
100%	525.0	20.5	113.2	178.3	213.1	مجموع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي (2005) : تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر ، السادسي الثاني من سنة 2005، ص 87.

و من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ بأن النسبة الأكبر كانت من نصيب الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية لأجل إنشاء البنى التحتية و كذلك دعم التنمية المحلية و البشرية. وقد عرف معدل النمو في هذه الفترة زيادة من 6.2 % بداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة وصلتها الجزائر إذ بلغ 8.6 % سنة 2003، و هو ما يبرز حجم النمو الإقتصادي الذي تولد عن هذا البرنامج. هذا وتزامن هذا البرنامج مع ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت مستويات مرتفعة قدرت ب . 28.50 دولار للبرميل ، مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي سمحت بانتهاج سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق لتحفيز الاقتصاد. و تم خلال هذه الفترة انشاء صندوق ضبط الموارد.

✓ ***إنشاء صندوق ضبط الموارد:** تميزت هذه الفترة بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة شملت الموازنة العامة بسبب الإرتفاع العام لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 2000. و من أجل إستغلال هذه الفوائض و استعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم الإستقرار الذي يميز أسعار النفط قررت الحكومة تأسيس صندوق ضبط الموارد و الدور الذي لعبه في تمويل عجز الموازنة و تخفيض حجم المديونية العمومية وهدفت من خلاله إلى:

*تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها و تخفيضها

*تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.

✓ **مصادر تمويل الصندوق :**

يعتمد الصندوق في تمويله على فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز سعر البرميل 37 دولار وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. و قد أصبح منذ إنشائه أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف السياسة المالية التي تريد تطبيقها ، حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لإمتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية ، مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة كما أثبت فعاليته في تسديد المديونية الخارجية بشقيها الداخلي و الخارجي ، و يعود الإنخفاض في المديونية الخارجية إلى إتباع سياسة حذرة تعتمد على تقليص مستويات الإقتراض الداخلي و الخارجي ، بالإضافة إلى تسديد نسب كبيرة لأصول الديون العمومية خاصة الداخلية في إطار تسوية الديون تجاه البنوك¹¹ ، و من هنا يعتبر صندوق ضبط الموارد أداة لامتنعاص الجباية البترولية التي تتجاوز سعر البرميل المحدد سابقا ، و تسوية و سد العجز في الميزانية العامة للدولة و الذي قد ينتج عنها آثار تضر بالإقتصاد الوطني و قد تم إستخدام فوائض الصندوق لتغطية آثار الصدمات النفطية و التسديد المسبق للمديونية الذي إستفادت منه الدولة الجزائرية في تسديد ديونها و الوضع الذي كانت سوف تؤول إليه لو لم تقم بعملية التسديد و الإستفادة من الطفرة النفطية.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 إلى 2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي تم مباشرتها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 إلى 2004) الذي تميز بإنعاش مكثف للتنمية الإقتصادية و تحسن في الوضعية الأمنية، بالإضافة إلى تحسن في الوضعية المالية بعد الإرتفاع الذي سجله سعر النفط و الذي بلغ سنة 2004 ما قيمته 38.5 دولار للبرميل ، و هو ما نتج عنه تراكم إحتياطي الصرف الذي وصل 43.1 مليار دج في نفس السنة، مع تحقيق نمو مستمر بلغ بالمتوسط 3.8% طوال سنوات البرنامج ، بالإضافة إلى تراجع في معدل البطالة من 29% إلى 24% و كذا إنجاز الآلات من المنشآت القاعدية¹²

لقد ساهم البرنامج في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 3.8% كما ذكر سابقا في حين قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 64.14 % و هو ما يؤكد استمرار تحسن النشاط الإقتصادي مع تزايد الإنفاق العام ، غير أن تم تسجيل انخفاض في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاديات النفطية. وما يميز البرنامج انه تدعم برامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432 مليار دج ، ولايات الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ويهدف البرنامج إلى مواصلة المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية،تحسين التنمية البشرية،تحسين مستوى معيشة الأفراد،دعم تنمية الإقتصاد الوطني،تشجيع إنشاء مناصب العمل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

النسبة	المبلغ بالملايير دج	القطاعات
45%	1.908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1.703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8%	337.2	برنامج دعم التنمية الإقتصادية
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية و تحديثها
1.1%	50.0	برنامج التكنولوجيا الجديدة للإتصال
100%	4202.7	مجموع البرنامج التكميلي لدعم النمو

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال فترة 2005-2009 مجلس الأمة (ص1-ص6)

و قد تم التركيز في هذا البرنامج على تحسين ظروف معيشة السكان بتخصيص ما يقارب نصف المبلغ لذلك، و العمل على تطوير المنشآت الأساسية كهدف ثاني. وقد حقق هذا البرنامج معدلات نمو مرتفعة خارج المحروقات ومعدلات نمو منخفضة في قطاع المحروقات بعد تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 من جهة وإنخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الاوبك من جهة أخرى.

3- برنامج توطيد النمو الإقتصادي خلال الخماسي (2010 إلى 2014):

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني ، و هو عبارة عن محاولة الوصول إلى إستدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال إستراتيجية تعتبر محور هذه السياسة ، ففي المدى المتوسط تبحث في التغييرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص ، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية ، كما أنه جاء لمواصلة مسيرة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تم مباشرتها في البرامج السابقة الذكر، حيث تم تخصيص مبلغ مالي ضخم جدا لم يحصل عليه أي برنامج تنموي سابق و الذي بلغ مقدار 286 مليار دج و الذي يشمل البرامج الجاري تنفيذها و التي خصص لها مبلغ لدعمها قدر ب 9680 مليار دج و هو ما يعادل 130 مليار دولار¹³

جدول رقم (10): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

النسبة	المخصصات بالملايير دج	البرنامج
45.42%	9903	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
38.52%	8400	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
16.05%	3500	برنامج دعم التنمية الإقتصادية
	1000	* الفلاحة و التنمية الريفية
	2000	* دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	* دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل
100%	21803	مجموع البرنامج الخماسي

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014

فإذا كانت البرامج السابقة قد خصصت لتشييد البنية التحتية التي تعتبر عصب الاقتصاد من طرق وسكك حديدية وموانئ ومطارات، فإن هذا البرنامج يهدف إلى توظيف هذه المنشآت للاستفادة منها في خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للفرد كهدف أول وتطوير الهياكل القاعدية كهدف ثاني. وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي ضخم وذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وقد حقق متوسط معدل نمو اقتصادي خلال الأربع سنوات 2010-2013 قدر ب 3% إلا أن التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة الارتباط بمستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي.

4- البرنامج الخماسي (2015-2019) :

إن الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة (النمو و التنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت تشجع على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة و المياه ، إعادة تدوير و إسترجاع النفايات و الصناعة و السياحة). وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب 22100 مليار دينار أي 280 مليار دولار و يشمل هذا المخطط مجموعة من الحالات و على العموم يمكن تلخيصها في :

- ✓ اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز و التي ستستكمل قبل نهاية 2014، وخاصة دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن، الصحة ، و التعليم و غيرها،
- ✓ تنويع الصادرات خارج المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة،
- ✓ تكثيف الحكومة جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط و غاز جديدة و تطوير عمليات الإنتاج الحالية، و ذلك من أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي و أمنها الطاقوي طويل المدى،
- ✓ إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة،
- ✓ إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنية التحتية من أجل ضمان إستدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة،
- ✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة،
- ✓ تحديث البنية التحتية للاتصالات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة،
- ✓ تعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من النشاطات الإنتاجية،
- ✓ العمل على إنشاء التكتلات الاقتصادية في البلاد لأجل الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية.¹⁴

إن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 أدى إلى عدة تخوفات على القدرة المالية للدولة الجزائرية التي يعتمد اقتصادها على المحروقات ، خاصة عندما انحارت أسعار المحروقات أكثر في بداية 2015 إلى دون 47 دولار للبرميل، ما أدخل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في أزمة اقتصادية بموجبها قامت الجزائر بتجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج التنمية الخماسي للسنوات 2015 - 2019، و تطبيق سياسة ترشيد النفقات تحت مسمى التقشف. وتم طرح نموذج اقتصادي جديد الذي أُقر شهر أفريل 2017 وتمالكشف عن أهم معالم هذا النموذج الذي ستعمل من خلاله الحكومة الجزائرية على تجاوز أولا الأزمة الحالية الناجمة عن إختيار أسعار النفط ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد تنافسي متنوع.

سياسة ترشيد النفقات (التقشف):

على إثر الصدمة النفطية لسنة 2014 و التي أدت إلى تراجع كبير في إيرادات الميزانية ؛ و للحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة فإن الوضع المالي يملئ ضرورة التحلي بسلوك صارم في مجال النفقات لهذا فإن الحكومة الجزائرية اتخذت إجراءات لترشيد النفقات بحيث قررت تجميد العديد من المشاريع، و في إطار سياسة ترشيد النفقات تم تخفيض مساعدات كانت تقدم لدول افريقية بنسبة 50 % نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط.¹⁵ وتم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي، تعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية فيما يخص البرنامج الخماسي 2015-2019، و بالتالي فإن من الأهداف التي وضع من أجلها هذا البرنامج نجد :

- ✓ إحتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة بحيث لا يمكن تنفيذ أي برنامج ما لم تستكمل دراسته ويتوفر الوعاء العقاري له،
- ✓ التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية ويتم ذلك مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة وقد تم تشكيل لجنة للفصل في إقتطاع العقارات اللازمة بعد إجراء تحقيق ميداني،
- ✓ السهر على تسريع إجراء الصفقات وكذا على إحترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية حيث تم تفعيل لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى أكثر من فرع وتم تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة القبلية والبعديّة،
- ✓ تعزيز أدوات الدراسة والإنجاز من خلال تشجيع الإستثمار في هاذين المجالين.
- ✓ الوقاية من أعمال الفساد بالأموال العمومية وقمعها وذلك من خلال توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية قصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.¹⁶

وقد كان لإخفاض أسعار المحروقات إنعكاسات على المديونية العمومية حيث أدى إنخفاض الأسعار إلى إنخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الإرتفاع وسيتم اللجوء للمديونية الخارجية في المدى المتوسط أو الطويل في حالة إستمرار الأزمة و يزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص الأمر الذي يؤثر حتما على تمويل البرامج الإستثمارية العامة¹⁷

4- نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030:

تسعى الجزائر وفقا لهذا النموذج الجديد على تغيير جذري لهيكلها الاقتصادي بحلول عام 2030 وهذا من أجل الوصول إلى اقتصاد تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير، كونه يحمل في طياته إجراءات إستعجالية لمعالجة الاختلال في الكثير من العجوزات المالية، وقد تضمنت الوثيقة جملة إصلاحات "هيكلية" مرحلية "وعميقة" تمتد إلى 2030، متضمنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة. ولتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفق 2030 . ويهدف النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو على النحو التالي:

1- مرحلة الإقلاع (departure stage) من 2016-2019: تسعى فيها إلى رفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار الاقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة 2017-2019 في بيئة صعبة، تتميز بإستنزاف مواردنا المالية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير صارمة وتطوير خطة التدفق النقدي وخطة الالتزام لتنظيم وتيرة الإنفاق.

2- مرحلة انتقالية (transition stage) من 2020 - 2025: تسمح بتحقيق تجميع القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخرويسمها النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي، والذي يحقق الاستدراك الشامل، الذي يتأتى عبر عصنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف، وتطوير مصادر طاقة بديلة، ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، وينبه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية، والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

- 3- مرحلة الاستقرار أو الإلتقاء (stabilization or convergence satge) من 2026-2030: يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية المتراكمة وتمكن عندها مختلف متغيراته الاقتصادية من(الالتقاء) تحقيق الاستقرار (التوازن) لصالح الاقتصاد الوطني ، و تسميها الوثيقة الوزارية مرحلة تثبيت، وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استداراكا شاملا لجميع السياسات السابقة .
- **أهداف برنامج النمو الإقتصادي الجديد**: يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية:1-المقاربة المستجدة في لسياسة الموازنة: يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق 2019 تتمثل في:
 - 1- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية للتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير، تقليص محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة وحشد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.
 - 2- مقارنة التنوع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة المراد استهدافها في المرحلة الثانية آفاق 2020 - 2030 والمتمثلة في:
 - تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات في حدود 5.6 % سنويا ما بين 2020-2030،
 - رفع الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي مضاعفته بمقدار 3.2 مرات،
 - مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 3.5 %)في عام 2015 إلى (10 %)من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030،
 - تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته لتنوع الصادرات خارق قطاع المحروقات،
 - التحول في مجال الطاقة بحيث يتم تخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية (من 6 % سنوياً) في عام 2015 إلى (+3% سنوياً) بحلول عام 2030 ، مما يعطي سعراً عادلاً للطاقة واستخراج من باطن الأرض فقط ما هو ضروري للتنمية،
 - تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المعجل.(المتسارع⁸).
 - 3- الإستراتيجيات البديلة لأجل التنوع الاقتصادي و النهوض بالإقتصاد الجزائري :نتيجة لتميز الإقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات فإنه مع التذبذبات و الأزمات التي يعرفها هذا القطاع أصبح لزاما على الجزائر الإهتمامبتطبيق إستراتيجيات بديلة.
 - 4- إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات: تؤدي الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، إذ لها وظيفة مزدوجة ، تتمثل الوظيفة الأولى في مدى ما توفره من نقد أجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الإقتصادية في هذه الدول ، و تغطية ما تحتاجه من واردات من سلع و خدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الإستهلاك أو المنتظرة بزيادة الإستثمار و التخفيض من حدة البطالة، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي ، مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق و تحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج و من ثم التكاليف. ونتيجة لتميز الإقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات فإنه مع التذبذبات و الأزمات التي يعرفها هذا القطاع أصبح لزاما على الجزائر الإهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات، و في هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إجراءات و تحفييزات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع، و من بين هذه الإجراءات :¹⁹ .
 - تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة العملة الوطنية،
 - التسهيلات الضريبية و الجمركية،
 - استخدام مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية من خلال انشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات على غرار (وزارة التجارة الوطنية،الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية،الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة ، الشركة الوطنية لتأمين و ضمان الصادرات ، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ،الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير ، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ،إنشاء المناطق الحرة ،تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات)،
 - تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات في 2008 أطلق عليه " اوتيسم ايكسپورت " يركز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
 - إجراء إتفاقيات لترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي.

جدول رقم (11): قائمة السلع التي تصدرها الجزائر و تستوردها لسنة 2017

أهم السلع التي تصدرها الجزائر (مليون دولار)	القيمة (مليون دولار)	% من الإجمالي	أهم السلع التي تستوردها الجزائر (مليون دولار)	القيمة (مليون دولار)	% من الإجمالي
الوقود المعدني و الزيوت و منتجات التقطير	33.823	96.1	الألات و المفاعلات و غلايات الماء	801	17.4
المواد الكيميائية غير العضوية و المعادن الشمينة	383	1.1	الألات و المعدات الكهربائية و أجزائها	398	8.6
الأسمدة	327	0.9	مركبات أخرى غير السكك الحديدية و الترام	344	7.5
السكريات و الحلويات و السكر	228	0.6	مستلزمات من الحديد و الصلب	292	6.3
المواد الكيميائية العضوية	56	0.2	الحبوب	275	6.0
الملح و الكبريت و الحجر و الحصى و الإسمنت	56	0.2	الحديد و الفولاذ	241	5.2
الفاكهة و المكسرات	53	0.1	البلاستيك و مصنوعاته	204	4.4
الألات و المفاعلات و غلايات الماء	42	0.1	الوقود المعدني و الزيوت و منتجات التقطير	194	4.2
الزجاج و الأواني الزجاجية	31	0.1	منتجات صيدلانية	189	4.1
سفن و قوارب و هياكل عائمة	19	0.1	منتجات الألبان	141	3.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات /مناخ الاستثمار في الدول العربية /مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018 ص 62

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة المحروقات على الصادرات بنسبة 96.1% على باقي السلع بالرغم من الإجراءات التي تبذلها الحكومة الجزائرية لأجل تشجيع الصادرات. و تأتي في المرتبة الثانية الصناعة الغذائية التي تضم المواد الكيميائية و الأسمدة و لكنها تعتبر قليلة مقارنة بالمحروقات ثم تأتي باقي السلع التي تعتبر مساهمتها جد ضعيفة اما الواردات فلا زالت نسبتها و مبالغها كبيرة بالرغم من إجراء تسقيف الواردات الذي اتخذته الحكومة الجزائرية حيث تأتي في المقدمة الالات و المفاعلات و غلايات الماء بنسبة 17.4% و بمبلغ 801 مليون دولار بالرغم من القيام بإنتاجها محليا لكن نسبة تصديرها 0.1% مقارنة مع التي يتم استيرادها لهذا وجب على الجزائر تطبيق سياسة عدم استيراد السلع التي تنتج محليا مثل الحبوب التي بلغت قيمتها 275 مليون

4-1- إستراتيجية تنمية قطاع الفلاحة: يعتبر القطاع الفلاحي حساسا في الاقتصاد ، لهذا اولته الحكومة الجزائرية اهتماما بارزا من خلال المخططات الوطنية لترقية الفلاحة بالبلاد ، وجاءت في شكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (2001-2004) و يليه برنامج التحديد الفلاحي و الريفي (2007-2013) و التي تجعل من القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا يمكن أن يساهم بقوة و فعالية بالتوازي مع القطاعات الأخرى في عملية التنمية الشاملة، و تنويع الاقتصاد و تحقيق الامن الغذائي للسكان. إن سياسة الفلاحة و التنمية الريفية تركز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي بإتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية و التنوع الإقتصادي من خلال تكتيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية و تطوير و تنمية الأقاليم الفلاحية .

لقد تم ضمن هذا البرنامج الإبقاء على الدعم المقدم لهذا القطاع و ذلك من خلال²⁰التأكيد إلتزام الدولة بمواصلة دعم ممتهمي القطاع الفلاحي و تشجيع كل المستثمرين للنهوض و ترقية هذا القطاع الإستراتيجي و العمل على تسوية الوضعية القانونية لأصحاب المستثمرات الفلاحية المنتجة

تشجيعاً و دعماً لهم . والعمل على إبرام إتفاقيات مع الجامعات لأجل تشجيع البحث العلمي و الإستفادة من خبراتهم مثل الاتفاقية المبرمة مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في مجال تربية الغزال و الثانية مع المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي من اجل مضاعفة هذا النوع من الحيوان كما تمكن القطاع من جراء الإصلاحات التي باشرتها الوزارة خلال العقدين الماضيين من تغطية أكثر من 70% من الطلب على المنتجات الفلاحية، إرتكاز إستراتيجية تنمية القطاع على تطبيق سياسة فلاحية مستدامة قادرة على تحقيق الأمن الغذائي و التقليل من عدم التوازن في الميزان التجاري و المساهمة في تنوع الإقتصاد الوطني ، كما تعتمد على تعزيز و ترقية الأنشطة الموجهة لسكان الريف و المحافظة على الموارد الطبيعية و الثمين المستدام لها إلى جانب تنمية نشاط الصيد البحري.

إن تحقيق هذه الإستراتيجية بإتباع نمط جديد مهيكّل أساساً حول الاستثمار الخاص كمحرك جديد للنمو الفلاحي، لاسيما في إطار الشراكة العمومية الخاصة و الشراكة الخاصة، كما تعتمد إستراتيجية القطاع كذلك على تدعيم أكثر للشعب الفلاحية الإستراتيجية و منها الحبوب و الحليب و الأعلاف و اللحوم، و في نفس السياق تم الاعتكاد على السقي بالأنظمة المقتصدة للمياه و إدماج الفلاحة الصناعية و دعم أنظمة الضبط و استبدال الاستيراد المكثف لبعض المنتجات الفلاحية و الغذائية وبعث الصادرات و مرافقة حاملي المشاريع و دعمهم.²¹

و تسعى هذه الاستراتيجية إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائي للإشارة إلى تحقيق شعبة الحبوب لإنتاج لم يسبق تحقيقه للموسم 2018/2017 حيث تم تحقيق إنتاج إجمال يقدر ب 60.5 مليون قنطار مقابل 34.7 مليون قنطار في الموسم الفارط أي بإرتفاع 74.4 ب% و يعود ذلك إلى الجهود الكبيرة التي تم تسخيرها من حيث تعبئة و توفير الموارد البشرية و كذا الوسائل المادية اللازمة.²²

و حقق قطاع الزراعة لنتائج مقنعة خلال السنوات الأخيرة ، فالإنتاج الزراعي في تزايد مستمر منذ إطلاق المخطط الوطني للزراعة و التنمية الريفية في عام 2000 ، خاصة في بعض القطاعات مثل الحبوب و الخضروات ، الثمرات و الكروم ، و تساهم الزراعة بحوالي 12% من الدخل الوطني الخام، و يوفر هذا القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إحتياجات 21% من السكان .²³ وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (12)، المؤشرات الاقتصادية

الخدمات	الصناعة	الزراعة	توزيع النشاط الاقتصادي حسب القطاع
2.4	2.6	2.0	القيمة المضافة [النمو السنوي ب %]
33.7	54.5	11.7	القيمة المضافة [من الناتج المحلي الإجمالي ب %]
53.0	26.0	20.7	العمل حسب القطاع [من نسبة العمل الكلي ب %]

كما يتوفر البلد على إستراتيجية وطنية للبيئة و خطة عمل للبيئة و التنمية المستدامة (2002-2012) و مخطط لتهيئة المجال الترابي " المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2010-2030) " و "مخطط وطني للمناخ (2015-2050) ، يوجد في مرحلة التتيميم و من أهدافه:

- تقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز و تخزين ثاني أكسيد الكربون،
- النهوض باستعمال الطاقات النظيفة،
- تقليص حضور الكربون في الأنشطة الصناعية و السارية،
- ملائمة البنيات التحتية للتغيرات المناخية : تحسين النظام المائي التشجير المكثف و توسيع السدود الخضراء من اجل مكافحة التصحر،
- ملائمة الفلاحة مع التغيرات المناخية و يتم إنجاز سياسات قطاعية في مجالات التربية البيئية و الموارد الطاقوية ، اقتصاد الماء و ملائمة قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية و المحافظة على الأنظمة البيئية و تنمية الأرياف و إزالة التلوث الصناعي و في إطار الاهتمام بالقطاع الفلاحي تم وضع
- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/سنويا) و ذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية (التي ستشمل 70% من الإنتاج) .²⁴

4-2- إستراتيجية تنمية قطاع السياحة : يعتبر الاستثمار في قطاع السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر ، و يرجع ذلك لكون الجزائر تزخر بثروات هامة إذا ما استغلت بالطريقة المناسبة فإنها ستصبح قطبا سياحيا عالميا ، بالإضافة إلى تعدد و تنوع المناطق و المناخ الجيد و الدافئ طوال أيام السنة و ضرورة اعتبار قطاع السياحة كقطاع له أولوية من طرف الدولة مما سيضمن مزايا و ضمانات هامة. ويعود الاهتمام بالسياحة إلى عامل أساسي و هو توفير إحدى الطرق السهلة و السريعة للحصول على النقد الأجنبي مقابل الخدمات التي تعرض للسياح الأجانب إضافة إلى هذا تعمل السياحة أيضا على توفير النقد المحلي للخزينة العمومية لإنفاقها في مجالات ذات النفع العام و تساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية و الخدمية كالصناعة و النقل و المواصلات ، وفي الجزائر فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة إستيعابية إضافية تقدر ب 115.000 سرير ، أي أن المناصب المحتمل خلقها تقدر ب (57.500+172.500)=230.000 منصب شغل جديد في أفق 2013²⁵

✓ **أفق السياحة الصحراوية في مخطط التهيئة السياحية أفق 2030 :** شرعت الدولة سنة (2000) في إعداد خطة حول تطوير السياحة، على شكل برنامج مستقبلي أفق (2010) تحت عنوان "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر أفق 2010" ليأتي بعده مشروع جديد سمي بأفق 2013 لتحديد الأهداف الكمية و النوعية و إجراءات دعم و ترقية الإستثمار السياحي ،بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2013، غير أنها مازال بعيدة عن التدفق السياحي ، ما جعلها تقرر وضع إستراتيجية سياحية إلى غاية عام 2025 المعدل إلى غاية عام 2030، و هو الذي يتطلب خمسة مراحل :

***الأولى :** تشخيص الإتجاهات العالمية ، و الإشكاليات الراهنة .

***الثانية :** تحديد التوجيهات الإستراتيجية .

***الثالث :** تحديد الخطوط التوجيهية.

***الرابع :** برامج العمل ذات الأولوية (الإنتلاقة 2000-2015)مخطط التهيئة السياحية .

***الخامسة :** تحديد إستراتيجيات الإنجاز و المتابعة²⁶

✓ **التحفيزات المقدمة لتنمية السياحة الصحراوية:** تتمثل التحفيزات والإجراءات،²⁷ كتخفيض أسعار الاقامات السياحية والنقل والإطعام في الصحراء وتسهيل معالجة ملفات التأشيرة للأجانب وتقييم إجراءات جديدة للوكالات من شأنها تسهيل تنقل الافراد. إضافة للأنجاز قرى سياحية

✓ **الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030:** يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار المرجعي لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية و الذي يترجم إرادتها في تتمين القدرات الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر ، إذ يمثل جزء من مخطط تهيئة الإقليم في أفق 2030، والذي يبرز الكيفية التي تعتمز الدولة من خلالها القيام بضمان التوازن الثلاثي " العدالة الإجتماعية ، الفعالية الإقتصادية ، والدعم الإيكولوجي " في إطار التنمية المستدامة، فهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة ، و الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين و لجميع القطاعات عن مشروعها السياحي ، في محاولة منها لإستقبال 11 مليون سائح في أفق 2030، و التي بدورها ترسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية و ترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية ، كما أنه يضع تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك أكبر عدد من الفاعلين و منهم على وجه الخصوص المجتمع المحلي بالنشاط السياحي،²⁸ والدفع بواضعي السياسات الاقتصادية إلى الاستثمارات الضخمة في القطاعات الراكدة بإدراج الأسلوب التشاركي. غير أن قطاع السياحة لا يزال قطاعا غير مشغل لا تتعدى مداخيله 200 مليون دولار و تحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا كما ان عدد السائحين لا يتعدى نصف مليون اجنبي سنويا، ولا تمثل السياحة أكثر من 3% من الصادرات²⁹

4-3- إستراتيجية النهوض بالقطاع الصناعي :

واقع الصناعة في الجزائر: حسب تقرير التنمية الصناعية الصادر في 2016 ، تعتبر الجزائر من البلدان التي تولي اهتمام كبير لقطاع الصناعة و من بين الاقتصادات الأخذة في التصنيع ، فقد أصدرت الحكومة تعديلات ونصوص وتشريعات تحدد إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الثلاثية : الإنشاء ، التنمية ، الديمومة ، سارية المفعول مع بداية 2017 . هذا ما يوضح توجه السياسة الاقتصادية المعتمدة نحو القطاع الصناعي كخيار استراتيجي من اجل تحقيق هدفها التنموي المتمثل في الوصول إلى نمو اقتصادي يقدر ب 7% في افاق 2019 ، تبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية ، التي تشكل النسيج الإنتاجي للاقتصاد الوطني مع نهاية سنة 2015 حوالي 934569 مؤسسة بزيادة تقدر ب 9.7% مقارنة بسنة 2014 كما أن القطاع الخاص فيها شكل 99.94% حيث 8.96% منها تشتغل في قطاع الصناعة خارج المحروقات ، مقابل 0.06% مؤسسات عمومية حيث 42.54% منها تنشط في القطاع الصناعي خارج المحروقات و يشتغل فيها 2371020 عامل ، كما سجل القطاع الصناعي مع بداية 2016 تراجع طفيف في معدل النمو يقدر ب 3.4% مقابل 4.2% في نفس الفترة من السنة 2015.³⁰

والاقتصاد الأخضر يعتبر فرصة لإعادة هيكلة الإقتصاد و الدفع بالتنمية الصناعية نحو تخصصات إستراتيجية ، و يندرج النهوض بالإقتصاد الأخضر في سياق روح مخطط الإستثمار الجديد (2015-2019) الذي يولي الأهمية للنهوض بالإستثمار و خلق الشركات و الرفع من إنتاجية القطاع الصناعي (دون قطاع المحروقات) لكن تنمية القطاعات الخضراء ذات القيمة المضافة العالية تمر عبر إعتقاد سياسة صناعية جديدة تشجع الإستثمار و تحسن تنافسية الشركات و تدفع بالإبتكار و تبني التكنولوجيات في إطار شراكات هادفة ، وفق هذا المنظور أطلقت الحكومة برنامجين جديدين من أجل الإستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن و الصيد البحري :

*برنامج الإستثمار العمومي في قطاع البناء والذي خصص له مبلغ مالي يقدر ب 65 مليار دولار و سيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية و الدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء و احترام المعايير البيئية الوطنية و ضمان نقل المعارف و المهارات الاقتصاد الأخضر لاسيما للشباب، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتارا وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات و تنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية و يتطلب تطوير القطاعات الصناعية للإقتصاد الأخضر :

-تحسين مناخ الأعمال وأخذ الإقتصاد الأخضر بعين الإعتبار في إطار القانون الجديد للإستثمارات قيد التحضير

- نظام مالي مستجيب لإحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

- نظام تعليمي وطني بدمج الحاجيات الجديدة ونظام للتكوين المهني موجه نحو المزيد من التخصصات في فروع الاقتصاد الأخضر

-إنتاج صناعي مندرج في إطار مقارنة تريبية³¹

لهذا قدم المشرع الجزائري امتيازات عينية وجبائية ومالية لتشجيع القطاع الصناعي وحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية :

1- . امتيازات عينية: ترتبط بالعقار الصناعي و التجهيزات و المواد الأولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة

الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعه أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات و المواد الأولية

عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

- 2- مميزات جبائية: بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية
- 3- الامتيازات المالية: وتقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتحسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات واعتماد برامج لدعم وترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.

4-4- إستراتيجية تشجيع الإستثمار المحلي و الأجنبي: عملت السلطات الجزائرية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتمويل بالمدىونية التي وصلت خدماتها إلى 76.5% من الصادرات سنة 1992 وهذا بسن قوانين وتشريعات تكرس حرية الاستثمار وتوفير مجموعة من الحوافز الضريبية والمالية مع تبسيط إجراءات الاستثمار وتقليلها وتعزيز هذا الاتجاه بالعديد من التدابير الرامية إلى تحيين المناخ الاستثماري مما ساعد في تطور تدفقات الاستثمار الوافدة وتحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات. إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل. وتسعى الجزائر منذ فترة، كبقية الدول النامية الأخرى، إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد وهذا ما أشار إليه التقرير الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان " القيام بالأعمال ". وقد تعزز الاستثمار الأجنبي سنة 2017 في الجزائر بفضل الاستثمارات التي قامت بها مجموعة الإتصالات الصينية هواوي التي ساعدت في تجسيد مشروع مطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة وشركة سامسونغ التي فتحت مصنعها الأول في تركيب الهواتف النقالة في البلاد، وفتح مصانع لتركيب السيارات لأكثر من أربع علامات. غير الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعت سنة 2017 بنسبة 26% حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقارنة بسنة 2016 أين بلغت 1.63 مليار دولار وهي مرشحة للارتفاع بمناسبة المراجعة لقانون المحروقات باعتبار ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع النفط والغاز³². وتختلف حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من دولة لأخرى وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (13): يتضمن أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.

الدولة	التكلفة مليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1

2	2	212	المملكة المتحدة
28	28	892	أخرى
69	82	14.293	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ،مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ،2018، ص61

حسب الإحصائيات المنشورة في تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تحت عنوان مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أنه مع نهاية ديسمبر 2017 قد بلغت التكلفة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر 14293 مليون دولار أين احتلت الدول الآسيوية ممثلة في الصين المرتبة الأولى بتكلفة تقدر ب 3.539 مليون دولار ب 10 مشاريع ممثلة في خمس شركات متبوعة بسنغافورة بتكلفة تقدر ب 3.151 مليون دولار ب 3 مشاريع ممثلة في شركة واحدة مع قلة استثمار العربية في الجزائر، و قد تم تسجيل فينهاية 2016 نحو 273.15 مليون دولار أمريكي تتوزع بالدرجة الأولى على الصين ثم تليها الدول الأوروبية بنسبة قارت 43% بما فيها الاتحاد الأوروبي الذي يساهم في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة 30 % بتعدد 313 مشروع بحكم الشراكة الأورو-متوسطة المبرمة معها إضافة الى استثمارات من الدول العربية.

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018: و تحتل الجزائر في ترتيب المؤشر 86 / الترتيب 34

الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية: و يضم المجموعات التالية³³

مجموعة العوامل الخارجية الايجابية: تحتل الجزائر المرتبة 18 و هي العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي و كذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي و العناصر الأخرى التي تميزها عن غيرها من الدول في العالم

مجموعة العوامل الكامنة: تحتل الجزائر المرتبة 38 و هي العناصر التي يستند إليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم و خصوصا الشركات المتعددة الجنسيات تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه خصوصا و أن تلك الشركات تعد احد أهم قنوات التمويل الدولي و الاستثمار الأجنبي المباشر كما أن وجودها يعد حافزا لدخول مزيد من الشركات و الاستثمارات و تضم مؤشر حجم السوق و فرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة و الأداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات.

مجموعة المتطلبات الأساسية: تحتل الجزائر المرتبة 46 ويضم المقومات الضرورية التي تمكن من جذب الاستثمار الأجنبي تعد شرطا أساسيا في جذب المستثمرين و تضم مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال.

وتصل الجزائر من بين الدول الأقل استقطابا للاستثمارات و ذلك راجعا إلى الإجراءات الإدارية المعقدة و التمسك بقاعدة الاستثمار 51/49 و البيروقراطية و لهذا و جب على الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية التخلي عن التعقيد في الإجراءات الإدارية و منح الامتيازات الجبائية و الضريبية و توفير المناخ الملائم للاستثمار، لذا يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسسيا ملائما نظام مالي ملائم لتنمية

الاستثمار³⁴

الخاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر سعت لتحقيق هدف التنوع الاقتصادي عند التوجه إلى اقتصاد السوق بأخف الأضرار، وهذا بالاعتماد على مورد وحيد هو النفط لتمويل تنميتها الاقتصادية على مر عقود من العمل الإنمائي والتوجهات المعلنة بشأن تنوع القاعدة الإنتاجية المحلية. لكن لا يزال الاقتصاد الجزائري يتسم بالهشاشة والضعف كونه ما يزال يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل. ورغم محاولات الحكومة للقيام بجملة من التدابير والسياسات لتنوع الاقتصاد الوطني، إلا أن الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي والزراعي والسياحي بصفة خاصة يعكس درجة فشل هذه السياسات، كل ذلك يستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية، وانتهاج استراتيجيات شاملة للتنوع الاقتصادي كألوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة اقتصادية ومؤسسية، لرفع مساهمة القطاعات والفروع والأنشطة البديلة في الاقتصاد الوطني. ورغم الإصلاحات المعتمدة والبرامج الكبرى ذات المخصصات المالية الضخمة التي فاقت قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري فقد انعكست بالسلب على النمو والتنمية في الجزائر بسبب اختلال توزيعها على القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل التنوع الاقتصادي عن طريق إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، بشكل متوازن، فضلا عن عملية التنسيق بين هاته القطاعات بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم من معطيات وتحليلات للوضع الاقتصادي الجزائري يمكن استنتاج مايلي:

* يعتبر النفط سلعة إستراتيجية و هامة في الاقتصاد الوطني ، والذي تعتمد عليه الجزائر في تلبية و تغطية سياستها التنموية وذلك لأنه بقى المصدر الأساسي لتغطية الإحتياجات بالرغم من محاولات الحكومة الجزائرية القيام بعملية التنوع الاقتصادي.

* نقص فعالية التخطيط الإستراتيجي و اعتماد البرامج التنموية على الجباية البترولية جعل الجزائر تبقى بعيدة عن تحقيق التنمية الإقتصادية لأن أغلبية المخططات و المشاريع مبنية على الجباية البترولية و أي اضطراب في أسعاره يؤدي إلى عرقلة البرامج لهذا وجب التخطيط بدون الإعتماد على الموارد البترولية.

* يعتبر كل من قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة من أفضل القطاعات البديلة لتحقيق التنوع الاقتصادي وذلك بسبب الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في هذه القطاعات

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نضع التوصيات التالية :

* تدخل الدولة لتبني استراتيجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلجانب القطاع العمومي، من اجل المساهمة في زيادة خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع اقتصادي،

* ضرورة تنوع مصادر الدخل الوطني، وذلك بتشجيعا لاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات مع الابتعاد عن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط، باعتباره مورد ناضب يتخلله عدمالاستقرار في أسعاره،

* العمل على تذليل الصعوبات التشريعية والمالية والادارية لجذب الإستثمار الأجنبي،

* التركيز على باقي القطاعات الإقتصادية للدفع بعجلة التنمية الإقتصادية وخاصة القطاع الفلاحي،

* عصرنة منظومة التعليم والعمل على تاهيل الموارد البشرية والكوادر.

المراجع والهوامش :

- 1 - عبد المجيد قدي، الإقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والإرتهان للنفط، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، السداسي الأول 2016، ص 207.
- 2- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص 219-221 .
- 3- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 44-45.
- 4- عبد المجيد قدي، مرجع سابق 155،154.
- 5- بن موفق زروق ،"إستراتيجية تنوع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات إقتصادية و مالية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2018/2019 ،ص166-168
- 6- بن موفق زروق، مرجع سابق ، ص 168.
- 7- نفس المرجع السابق ، ص 169.
- 8- عبد الرحمان بن تومي ، " الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع و الأفاق "، دار الخلدونية ، 2011 ،الجزائر ، ص 201.
- 9- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد 2013/09 ، ص 46
- 10- محمد صالي ، "تأثير البنية السكانية و التنمية الإقتصادية على تطور الشغل في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه علوم في الديموغرافيا ، جامعة وهران ، 2015/2016، ص 116.
- 11- سعد الله داود، مرجع سابق، ص 194-199.
- 12- محمد صالي، مرجع سابق ، ص 120.
- 13- محمد صالي، مرجع سابق ، ص 123.
- 14- مشري محمد الناصر ،د. بقة الشريف ،تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر دراسة إقتصادية خلال الفترة 2005-2015 ، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني <https://giem.kantakji.com> ، يوم 20/03/2019 على الساعة 21:00
- 15- الدكتوراة: نيفين حسين، "المتانة الإقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية المؤشرات و الدلالات"، الإمارات العربية المتحدة، الربع الرابع 2016، ص 12
- 16- محمد صالي، مرجع سابق ، ص 141.
- 17- صالح صالح، "بين نقمة الموارد و لعنة الفساد"، محاضرات مقياس الإقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، الجزائر، 2017-2018
- 18- بن موفق زروق، مرجع سابق ، ص 136-139.
- 19- بن يوب فاطمة: " تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنوع الإقتصادي في الجزائر "مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول : أزمة النفط -سياسات الإصلاح و التنوع الإقتصادي، جامعة باجي مختار - عنابة، 2017
- 20- وكالة الأنباء الجزائرية ، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2019/02/27 على الساعة 21,00
- 21- الإذاعة الجزائرية ، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2019/02/23 على الساعة 20:00
- 22- الإذاعة الجزائرية ، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2019/02/23 على الساعة 21:21
- 23- الجزائر ، crop science ، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2019/02/25 على الساعة 20:30
- 24- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الامم المتحدة، الإقتصاد الاخضر في الجزائر - فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه -مكتب شمال افريقيا، ص9

- 25-روابجية عيسى ، بدارنية حورية ، "التوجه السياحي كبديل لتنويع الإقتصاد -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول : أزمة النفط "سياسات الإصلاح و التنويع الإقتصادي " ، جامعة باجي مختار ، عنابة . 2017
- 26-خديجة زياني ، حنان حراث ، مقالة بعنوان التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر : قراءة في تجارب عربية ناجحة ، مجلة الإقتصاد و المالية ، المجلد رقم 04، العدد 02-2018، ص 63
- 27-المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار ، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2019/02/27 على الساعة 21:00
- 28- عماري عصام : رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع و الأفاق ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، مجلة الشريعة و الاقتصاد، المجلد السابع، الإصدار الأول، العدد الثالث عشر ، جوان 2018
- 29- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود : اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري
- 30-.هوام لمياء ، "دور المناخ الاستثماري في النهوض بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الجزائر" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول : أزمة النفط "سياسات الإصلاح و التنويع الإقتصادي " ، جامعة باجي مختار ، عنابة . 2017، ص16-17
- 31- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الامم المتحدة، مرجع سابق ، ص 12
- 32- جريدة الخبر ، تم الاطلاع علي الموقع الالكتروني بتاريخ 2019/03/20 على الساعة 16:00 www.elkhabar.com
- 33- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية" ، دولة الكويت ، ص 27-29
- 34-:، عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص 151